

تحرك عاجل

احتجاز محامٍ لحقوق الإنسان في ظروف مزرية

يجري احتجاز إبراهيم متولي، محامي حقوق الإنسان المعتقل، وأحد مؤسسي "رابطة أسر المختفين قسرياً في مصر"، بالحبس الانفرادي. كما قد أثار المزاعم بشأن تعرضه للتعذيب وغير ذلك من سوء المعاملة. وكان معتقلاً منذ 10 سبتمبر/أيلول 2017، ولم يتسن له الاتصال بأسرته منذ ذلك الحين.

أُخبر إبراهيم متولي محاميه، في 20 سبتمبر/أيلول 2017، بأن قوات الأمن احتجزته بالمطار ليلة اعتقاله هناك في 10 سبتمبر/أيلول 2017، قبل أن تنقله إلى مبنى "الأمن الوطني" بحي العباسية في القاهرة. وقال لهم أيضاً إن ضباط "الأمن الوطني" جردوه من ملابسه، وصعقوه بالكهرباء في مختلف أجزاء جسمه؛ وسكبوا عليه المياه، وتعدوا عليه بالضرب المُبرِح. ثم سأله الضباط، دون أن يحضر معه محامٍ، عن التفاصيل بشأن نشاطاته المرتبطة بالاختفاء القسري في مصر. ثم استجوبته "نيابة أمن الدولة العليا"، بعد يومين من اعتقاله؛ وأبلغ إبراهيم متولي وكيل النيابة بأنه تعرض للتعذيب؛ وإلى الآن، لم ترد أية معلومات حول قيام السلطات المصرية بالتحقيق فيما يخص تعرضه للتعذيب.

وعقب تحقيقات النيابة، نقلت السلطات المصرية إبراهيم متولي إلى سجن طرة شديد الحراسة بضواحي القاهرة الجنوبية؛ حيثما يجري احتجازه بالحبس الانفرادي. وتغمر المياه أرضية زنزانته، كما لا تصلها الكهرباء ولا يوجد بها فراش. وعلى الرغم من أن محاميه أبلغ سلطات السجن عن هذه الأوضاع، لم يلق ردّاً منها.

ويجري التحقيق مع إبراهيم متولي حول تهمة تضمنت "تأسيس جماعة غير قانونية وقيادتها"، وهي "رابطة أسر المختفين قسرياً في مصر"، و"التواصل مع جهات أجنبية من شأنها الإضرار بالأمن القومي المصري"، و"نشر أخبار كاذبة". وترى منظمة العفو الدولية أن التهمة الموجهة ضده تمثل عملاً انتقامياً، بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها. وحاولت أسرة إبراهيم متولي زيارته في 25 سبتمبر/أيلول 2017، بيد أن سلطات السجن رفضت طلبهم لرؤيته، متذرة بأنه ممنوع من تلقي الزيارات.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية، لحث السلطات على:

- الإفراج عن إبراهيم متولي على الفور ودون شرط أو قيد؛ حيث أنه اعتُقل لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها؛
- العمل، إلى حين الإفراج عنه، على حمايته من التعذيب وغير ذلك من سوء المعاملة، واحتجازه في ظروف احتجاز آدمية، بما في ذلك من خلال إنهاء احتجازه بالحبس الانفرادي، والسماح له بالاتصال بأسرته؛
- الأمر بإجراء تحقيق بشأن مزاعم تعرضه للتعذيب؛
- إجراء تحقيق يتسم بالاستقلالية والحياد بشأن المزاعم حول حالات الاختفاء القسري، بما في ذلك حالة ابن إبراهيم متولي؛ والتوقيع على "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري".

يُرجى إرسال المناشدات قبل 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 إلى الجهات التالية:

وزير الداخلية

معالي الوزير مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

التجمع الخامس، القاهرة الجديدة، مصر

فاكس: +202 2794 5529 +2027927189

البريد الإلكتروني: center@iscmi.gov.eg أو

E.HumanRightsSector@moi.gov.eg

تويتر: @moiegy

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر : @AlsisOfficial

وُتُرسِل نَسْخِ إلى:

نائبَة مساعِد وزير الخارِجِيَة لَشئونِ حَقوقِ الإنسانِ

لِيلِي بهاءِ الدينِ

وزارةِ الخارِجِيَة

كورنِيشِ النيلِ، القاهِرَة، مصر

فاكس: +202 2574 9713

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الأول للتحرك العاجل UA 210/17. وللمزيد من المعلومات، انظر:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/7088/2017/en/>

تحرك عاجل

احتجاز محام لحقوق الإنسان في ظروف مزرية

معلومات إضافية

يعمل إبراهيم متولي محامياً وهو من مؤسسي "رابطة أسر المختفين قسرياً في مصر"؛ حيث اشترك مع حنان بدر الدين في تأسيس هذه الرابطة، بعدما تعرض ابنه عمرو للاختفاء القسري في 8 يوليو/تموز 2013؛ وبدأ في البحث عن ابنه لدى أقسام الشرطة والسجون والمستشفيات والمشارح، ولكن دون جدوى. كما نفت قوات الأمن المصرية علمها بمكان وجود ابنه.

وأمرت "نيابة أمن الدولة العليا"، في 12 سبتمبر/أيلول 2017، باحتجاز محامي حقوق الإنسان إبراهيم متولي لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيق معه بشأن تهمة تأسيس جماعة غير قانونية وقيادتها، وهي "رابطة أسر المختفين قسرياً في مصر"، و"التواصل مع جهات أجنبية من شأنها الإضرار بالأمن القومي المصري"، و"نشر أخبار كاذبة". ويبلغ إبراهيم متولي من العمر 52 عاماً، ويعاني ألماً مزمنًا بالظهر. كما أن هذه المرة الثانية التي تستهدف فيها السلطات عضواً بـ"رابطة أسر المختفين قسرياً في مصر"، وذلك عقب اعتقال حنان بدر الدين، التي اشتركت في تأسيس الرابطة، في 20 مايو/أيار 2017.

ووثقت منظمة العفو الدولية على نحو مكثف حالات الاختفاء القسري في مصر، باعتبارها أداة يَشيع استخدامها من قِبل قوات الأمن ضد النشطاء السياسيين والمتظاهرين، ومن بينهم طلاب وأطفال. واعتُقل المئات من الأشخاص، واحتُجزوا بصورة تعسفية، وتعرضوا للاختفاء القسري على أيدي عناصر تابعة للدولة، وذلك مع رفض السلطات الإقرار باحتجازهم، أو تقديم أية معلومة حول مصيرهم أو أماكن وجودهم. ولم يتسن لهؤلاء المعتقلين بهذه الطريقة الاتصال بمحاميتهم أو أسرهم، كما احتُجزوا بمعزلٍ عن العالم الخارجي، دون إشراف قضائي. وتزعم منظمات مصرية غير حكومية أنه يتعرض ما بين ثلاثة إلى أربعة أشخاصٍ في كل يوم للاختفاء القسري. وقد أصبح هذا النمط من الانتهاكات واضحاً، على وجه الخصوص، منذ مارس/آذار 2015، حينما قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بتعيين اللواء مجدي عبد الغفار وزيراً للداخلية. انظر تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان "رسمياً أنت غير موجود: ضحايا الاختفاء

والتعذيب تحت ستار مكافحة الإرهاب"

[\(https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/4368/2016/en/\)](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/4368/2016/en/).

وغالبًا ما يكون الاختفاء القسري مصحوبًا بالتعذيب وغير ذلك من سوء المعاملة. فأبلغ ضحايا، ومن بينهم أطفال، وكذلك أسرهم، منظمة العفو الدولية أنهم تعرضوا للتعذيب وغير ذلك من سوء المعاملة على أيدي ضباط "قطاع الأمن الوطني" لإجبارهم على "الاعتراف" بجرائم أو على توريط آخرين. وكانت هذه "الاعترافات" تُستخدم كمبرر لاستمرار احتجازهم قبل المحاكمة، وكذلك كأدلة لإدانتهم أثناء المحاكمة. وفي بعض الحالات، قام "قطاع الأمن الوطني" بتصوير "اعترافات" المعتقلين بالفيديو، وإذاعتها عبر وسائل الإعلام المحلية.

دأبت السلطات المصرية على إنكار قيامها بعمليات الاختفاء القسري. ففي الآونة الأخيرة، أفاد علاء عابد، رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب (البرلمان المصري)، في 4 يونيو/حزيران 2017، في تصريحات لصحيفة "برلماني"، أن "فكرة الاختفاء القسري لا أساس لها من الصحة". وتابع قائلاً إن "الاختفاء القسري مصطلح يستخدمه جماعة الإخوان المسلمين والطابور الخامس". كما صرح وزير الداخلية المصري، في مارس/آذار 2016، بأنه "لا توجد أية حالة اختفاء قسري في مصر، وأن قوات الأمن تمارس عملها في الإطار القانوني". وطعنت منظمات مصرية معنية بحقوق الإنسان في إنكار وزارة الداخلية، بتقديمهم المئات من حالات الاختفاء القسري الموثقة.

ولم توقع مصر على "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري"؛ ووفقًا لما ذكرته إحدى جمعيات حقوق الإنسان المحلية: "المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، تعرض ما لا يقل عن 165 شخصًا للاختفاء القسري على أيدي قوات الأمن، خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أغسطس/آب 2017.

الاسم: إبراهيم متولي

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 210/17 رقم الوثيقة: MDE 12/7179/2017 مصر بتاريخ: 28

سبتمبر/أيلول 2017

